

## القرار ٢٠١١ (٢٠١١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٦٢٩ المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكّد من جديد قراراته السابقة بشأن أفغانستان، ولا سيما قراراته ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٥١٠ (٢٠٠٣) و ١٩٤٣ (٢٠١٠) و ١٩٧٤ (٢٠١١)،

وإذ يؤكّد من جديد أيضا قراراته ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٨٢٢ (٢٠٠٨) و ١٩٠٤ (٢٠٠٩) و ١٩٨٨ و ١٩٨٩ (٢٠١١)،  
وإذ يكرّر تأكيد دعمه للجهود الدولية التي تبذل لاستئصال جذور الإرهاب وفقا لميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يشير إلى قراراته ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠) و ١٦٧٤ (٢٠٠٦) و ١٧٣٨ (٢٠٠٦) و ١٨٩٤ (٢٠٠٩) بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وإلى قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وقراريه ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة، وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في أفغانستان (S/2011/55)، وبالنتائج التي توصل إليها لاحقا فريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح (S/AC.51/2011/3)،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدةها الوطنية،

وإذ يسلم بأن المسؤولية عن توفير الأمن وإرساء القانون والنظام في جميع أنحاء البلد تقع على عاتق السلطات الأفغانية، وإذ يؤكّد دور القوة الدولية للمساعدة الأمنية في

مساعدة الحكومة الأفغانية على تحسين الحالة الأمنية وبناء قدراتها في مجال الأمن، وإذ يرحب بتعاون الحكومة الأفغانية مع القوة الدولية،

وإذ يرحب بالبلاغين الصادرين عن مؤتمر لندن (S/2010/65) ومؤتمر كابل، اللذين يضعان جدول أعمال واضحاً وأولويات متفقاً عليها بشأن أفغانستان تحدد مسار العمل في المستقبل، وإذ يؤكد الأهمية المحورية التي يكتسيها تعزيز الملكية والقيادة الأفغانيين، بما يتسق مع عملية كابل، في جميع مجالات الحوكمة،

وإذ يسلم مرة أخرى بالترابط الذي تنسم به التحديات الماثلة في أفغانستان، وإذ يؤكد من جديد أن أوجه التقدم المستمر في مجالات الأمن والحوكمة وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية، وكذلك في مسائل مكافحة المخدرات ومكافحة الفساد وتحقيق المساءلة الشاملة لعدة قطاعات، يعزز كل منها الآخر وأن برامج الحوكمة والتنمية التي أعطيت الأولوية في المرحلة الانتقالية ينبغي أن تتسق مع الأهداف المحددة في عملية كابل والبرامج الوطنية ذات الأولوية، وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي للتصدي لهذه التحديات باتباع نهج شامل،

وإذ يشدد في هذا السياق على ضرورة أن تواصل الحكومة الأفغانية الجهود من أجل مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وزيادة المساءلة في دوائرها، تماشياً مع التزامها بتعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة الفساد بعد مؤتمري لندن وكابل،

وإذ يؤكد أهمية الاتفاق الذي توصلت له حكومة أفغانستان والبلدان المساهمة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقودة في لشبونة، لنقل المسؤولية عن القيادة الأمنية تدريجياً في أفغانستان إلى حكومة أفغانستان على صعيد البلد بحلول عام ٢٠١٤، وإذ يرحب باستمرار تنفيذ المرحلة الانتقالية الأولى وإذ يتطلع إلى توسيع نطاق العملية على مراحل إلى باقي مناطق البلد، ويؤكد دور القوة الأمنية المستمر في دعم حكومة أفغانستان، وفي التشجيع على عملية انتقالية مسؤولة، وأهمية تعزيز قدرات قوات الأمن الوطني الأفغانية، وإذ يشدد على الالتزام الطويل الأجل، إلى ما بعد عام ٢٠١٤، للمجتمع الدولي بدعم مواصلة تنمية قدرات قوات الأمن الوطني الأفغانية، بما في ذلك تدريبها وإعدادها المهني وتنمية قدرتها على مجابهة التحديات المستمرة التي تواجه أمن أفغانستان بغية تحقيق دوام السلام والأمن والاستقرار، وإذ يشير إلى أنه ستجري مناقشة هذه المسائل في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المقبل في شيكاغو،

وإذ يرحب بالالتزامات الطويلة الأجل التي تعهد بها الشركاء الدوليون لأفغانستان، بما في ذلك منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة والشركاء

الإقليميون، بمواصلة دعم أفغانستان بعد المرحلة الانتقالية، **وإذ يشدد** على أهمية طابعها التكميلي، إلى جانب الشراكات الثنائية التي تحددها حكومة أفغانستان،

**وإذ يتطلع** إلى المؤتمر الدولي المتعلق بأفغانستان في بون: ”من المرحلة الانتقالية إلى التغيير“، المقرر عقده في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الذي ستم فيه مواصلة تحديد الجوانب المدنية للعملية الانتقالية والالتزام الطويل الأجل للمجتمع الدولي في أفغانستان داخل منطقتة، والدعم المقدم للعملية السياسية،

**وإذ يتطلع** إلى ”مؤتمر اسطنبول المتعلق بأفغانستان: التعاون والأمن في قلب آسيا“ الذي سيعقد في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١،

**وإذ يحيط علماً** بالمبادرات الإقليمية من قبيل المبادرات التي تنفذ في إطار منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي والمبادرات الأخرى ذات الصلة الرامية إلى زيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي مع أفغانستان مثل رؤية طريق الحرير الجديد، **وإذ يتطلع** إلى مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الخامس بشأن أفغانستان المقرر عقده في طاجيكستان يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢،

**وإذ يشدد** على الدور المركزي والحايد الذي تواصل الأمم المتحدة أداءه في مجال تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان بقيادتها للجهود التي يضطلع بها المجتمع الدولي، **وإذ يلاحظ** في هذا السياق أوجه التآزر بين أهداف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وأهداف القوة الدولية للمساعدة الأمنية، **وإذ يشدد** على ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق والدعم فيما بينهما، بالموازاة مع سير العملية الانتقالية ومع إيلاء الاعتبار الواجب للمسؤوليات المحددة لكل منهما والطابع المتغير لوجود المجتمع الدولي،

**وإذ يعرب عن قلقه** البالغ إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، ولا سيما أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة غير القانونية والجرمون، بمن فيهم الضالعون في تجارة المخدرات، على النحو المبين في تقارير الأمين العام منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٩٤٣ (٢٠١٠) والعلاقات القوية بين أنشطة الإرهاب والمخدرات غير المشروعة، وما يؤدي إليه ذلك من تهديدات محدقة بالسكان المحليين، بمن فيهم الأطفال وقوات الأمن الوطني والأفراد العسكريين والمدنيون الدوليون،

**وإذ يرحب** بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل استكمال الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وتحسينها، مع التركيز بوجه خاص على اتباع نهج الشراكة، من أجل كفاءة التنفيذ والتنسيق على نحو مشترك وفعال، **وإذ يشجع** القوة الدولية للمساعدة

الأمنية على أن تقوم، في إطار المسؤوليات المحددة لها، بزيادة الدعم الفعال الذي تقدمه إلى الجهود الجارية بقيادة أفغانستان، من أجل التصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها، بالتعاون مع الجهات الفاعلة المعنية على الصعيدين الدولي والإقليمي، وإذ يسلم بالأخطار التي يمثلها إنتاج المخدرات وتجارتها والاتجار بها بشكل غير مشروع على السلام الدولي والاستقرار في مناطق مختلفة من العالم، وبالدور المهم الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الصدد،

**وإذ يعرب أيضا عن قلقه** إزاء ما لأعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة من آثار ضارة على قدرة الحكومة الأفغانية على ضمان سيادة القانون وتوفير الأمن والخدمات الأساسية للشعب الأفغاني، وكفالة تمتعه التام بحقوق الإنسان والحريات الأساسية،

**وإذ يكرر الإعراب عن دعمه للمساعي المستمرة** التي تبذلها الحكومة الأفغانية، بمساعدة المجتمع الدولي، بما في ذلك القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة، من أجل تحسين الحالة الأمنية والمضي في التصدي للخطر الذي تمثله حركة الطالبان وتنظيم القاعدة والجماعات العنيفة والمتطرفة الأخرى، **وإذ يشدد** في هذا السياق على ضرورة تواصل الجهود الدولية، بما فيها جهود القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة،

**وإذ يدين** إدانة شديدة جميع الهجمات، بما فيها الهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية وعمليات الاغتيال والاختطاف والاستهداف العشوائي للمدنيين والهجمات المرتكبة ضد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية واستهداف القوات الأفغانية والدولية وأثرها الضار على جهود تحقيق الاستقرار والتعمير والتنمية في أفغانستان، **وإذ يدين** كذلك لجوء حركة الطالبان وتنظيم القاعدة والجماعات العنيفة والمتطرفة الأخرى إلى استخدام المدنيين دروعا بشرية،

**وإذ يدين** بصفة خاصة الهجمات الإرهابية التي شنت مؤخرا على فندق إنتر كونتيننتال والمجلس البريطاني ومقر القوة الدولية للمساعدة الأمنية وسفارة الولايات المتحدة في كابل وإذ يأسف لسقوط أرواح في هذه الهجمات، بما في ذلك أرواح مدنيين أفغانين وقوات شرطة وأمن أفغانية،

**وإذ يرحب** بالإجازات التي حققتها الحكومة الأفغانية في حظر استخدام سماد نترات الأمونيوم، وإذ يحث على مواصلة العمل على تنفيذ نظام للرقابة على جميع المواد المتفجرة

والسلائف الكيميائية، وبالتالي الحد من قدرة المتمردين على استخدامهما في صنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة،

**وإذ يحيط علما** بتصديق أفغانستان على اتفاقية الذخائر العنقودية،

**وإذ يسلم** باستمرار الأخطار التي تشكلها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة، وبالتحديات المرتبطة بالجهود الرامية إلى التصدي لتلك الأخطار،

**وإذ يعرب عن بالغ قلقه** من العدد الكبير المتزايد من الضحايا المدنيين في أفغانستان، ولا سيما النساء والأطفال، الذين يسقط معظمهم بسبب أعمال حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وسائر الجماعات العنيفة والمتطرفة، **وإذ يؤكد من جديد** على أن جميع الأطراف في النزاع المسلح يجب أن تتخذ كل الخطوات الممكنة لضمان حماية المدنيين المتضررين، ولا سيما النساء والأطفال والمشردين، **وإذ يدعو** إلى امتثال جميع الأطراف للالتزامات بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لكفالة حماية المدنيين، **وإذ يسلم** بأهمية مواصلة رصد أحوال المدنيين، ولا سيما الضحايا منهم، وتقديم تقارير عن ذلك إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك من جانب القوة الدولية للمساعدة الأمنية، **وإذ يحيط علما** في هذا الصدد بأعمال خلية حصر الخسائر في صفوف المدنيين التابعة لهذه القوة الدولية،

**وإذ يحيط علما** بالتقدم الذي أحرزته القوة الدولية للمساعدة الأمنية والقوات الدولية الأخرى في خفض عدد الضحايا من المدنيين إلى الحد الأدنى، حسبما ورد في تقرير منتصف عام ٢٠١١ لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عن حماية المدنيين في النزاع المسلح، **وإذ يبحث** القوة والقوات الدولية الأخرى على مواصلة تعزيز الجهود لمنع وقوع ضحايا من المدنيين، بما في ذلك زيادة التركيز على حماية السكان الأفغان بوصفهم عنصرا مركزيا للبعثة، **وإذ يلاحظ** أهمية إجراء استعراضات مستمرة للأساليب والإجراءات المتبعة ومراجعة حصيلة العمليات وإجراء تحقيقات، بالتعاون مع الحكومة الأفغانية في الحالات التي يسجل فيها وقوع ضحايا من المدنيين وعندما تستصوب الحكومة الأفغانية إجراء تلك التحقيقات المشتركة،

**وإذ يعرب عن قلقه البالغ** من قيام قوات حركة الطالبان في أفغانستان بتجنيد الأطفال واستخدامهم بالإضافة إلى قتل الأطفال وتشويههم نتيجة للنزاع، **وإذ يعرب عن** تأييده لمرسوم وزير الداخلية المؤرخ ٦ تموز/يوليه ٢٠١١، الذي يؤكد من جديد التزام الحكومة بمنع انتهاكات حقوق الطفل، **وإذ يرحب** بإنشاء اللجنة التوجيهية الأفغانية المشتركة

بين الوزارات المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وقيام الحكومة الأفغانية لاحقاً بتوقيع خطة العمل ومرفقها عن الأطفال المرتبطين بقوات الأمن الوطني في أفغانستان، وإذ يدعو إلى التنفيذ الكامل لأحكام الخطة، بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان،

**وإذ يسلم** بالتقدم المحرز والتحديات التي لا تزال قائمة في إصلاح قطاع الأمن والحكومة، **وإذ يرحب** بما يقدمه الشركاء الدوليون من دعم ومساعدة إلى الشرطة الأفغانية في هذا الصدد، ولا سيما استمرار التزام بعثة التدريب في أفغانستان التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، والمساهمة في هذه البعثة بقوة الدرك الأوروبية، والمساعدة المقدمة إلى الشرطة الوطنية الأفغانية، بما في ذلك عن طريق بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، **وإذ يرحب**، في إطار العملية الانتقالية، بزيادة قدرات وإمكانات قوات الأمن الوطني الأفغانية، **وإذ يشدد** على ضرورة أن تواصل أفغانستان، سوية مع الجهات الدولية المانحة، تعزيز الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية، ويحث، في جملة أمور، على اتخاذ تدابير مستمرة للتدريب المهني لكفالة قدرة أفغانستان على أن تتولى، على نحو مستدام، مزيداً من المسؤوليات والأدوار القيادية في العمليات الأمنية وحفظ النظام العام وإنفاذ القانون وتأمين الحدود الأفغانية وصون الحقوق الدستورية للمواطنين الأفغان، فضلاً عن زيادة جهودها في مجال تفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية ومكافحة المخدرات، على النحو المبين بإيجاز في البلاغين الصادرين عن مؤتمر لندن ومؤتمر كابل،

**وإذ يشدد** في هذا السياق على أهمية إحراز الحكومة الأفغانية لمزيد من التقدم في إنهاء الإفلات من العقاب وتعزيز المؤسسات القضائية، وإعادة بناء قطاع السجون وإصلاحه، وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان داخل أفغانستان، بما في ذلك حقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات، وبخاصة حقوق المرأة. بموجب الدستور لتمكينها من المشاركة الكاملة في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان،

**وإذ يكرر** دعوته جميع الأطراف والجماعات الأفغانية إلى المشاركة البناءة في حوار سياسي سلمي يجري في إطار الدستور الأفغاني، وإلى العمل مع المانحين الدوليين من أجل تنمية البلد الاقتصادية والاجتماعية، وتفادي اللجوء إلى العنف، بما في ذلك استخدام الجماعات المسلحة غير القانونية، **وإذ يؤيد** مقاصد المجلس الأعلى للسلام،

**وإذ يدين بشدة** اغتيال البروفيسور برهان الدين رباني، رئيس المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان، **وإذ يؤكد** أهمية قيام جميع الدول التي لديها معلومات مهمة بتزويد السلطات الأفغانية بما قد تحتاجه من مساعدة وبجميع المعلومات ذات الصلة التي قد تكون في حوزتها

بشأن هذا الهجوم الإرهابي، وإذ يشدد على الحاجة إلى الهدوء والتضامن في أفغانستان في هذا الوقت وإلى قيام جميع الأطراف بتخفيف حدة التوترات، وإذ يعيد تأكيد التزامه الراسخ بدعم حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى المضي قدما بعملية السلام والمصالحة، وفقا لبلاغ كابل وفي إطار الدستور الأفغاني وتطبيق الإجراءات التي حددها مجلس الأمن في قراره ١٩٨٨ (٢٠١١) وغيره من قرارات المجلس ذات الصلة،

وإذ يشدد على أهمية وجود عملية سياسية شاملة في أفغانستان لدعم المصالحة لجميع من هم على استعداد للوفاء بشروط المصالحة الواردة في بلاغ كابل المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ الذي يحظى بدعم حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي، في ظل احترام تام لتنفيذ التدابير وتطبيق الإجراءات التي حددها مجلس الأمن في قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) وغيرهما من قرارات المجلس ذات الصلة، وإذ يهيب بجميع الدول المعنية مواصلة المشاركة في عملية السلام، وإذ يسلم بأثر الهجمات الإرهابية على الشعب الأفغاني والخطر الذي تشكله على آفاق التوصل إلى تسوية سلمية في المستقبل،

وإذ يسلم بأن عددا متزايدا من أفراد حركة الطالبان قد تصالحوا مع حكومة أفغانستان، ورفضوا الفكر الإرهابي الذي يعتنقه تنظيم القاعدة وأتباعه، ويؤيدون التوصل إلى حل سلمي للنزاع المستمر في أفغانستان، وإذ يسلم أيضا بأنه على الرغم من تطور الحالة في أفغانستان والتقدم المحرز في عملية المصالحة، فإن الأمن ما زال يشكل تحديا كبيرا في أفغانستان والمنطقة،

وإذ يسلم أيضا بزيادة عدد الذين خضعوا لإعادة الإدماج ممن انضموا إلى برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، وإذ يرحب بنتائج المؤتمر الاستعراضي لهذا البرنامج الذي عُقد في أيار/مايو والجهود المبذولة مؤخرا لكفالة تنفيذه وإذ يشجع على بذل المزيد من الجهود للتصدي للتحديات التنفيذية المتبقية، بوسائل منها وضع آلية مناسبة للفرز، ويشجع كذلك المجتمع الدولي على دعم هذه الجهود التي تقودها أفغانستان،

وإذ يرحب بتسوية المأزق المؤسسي الذي نشأ بعد قرار منح اللجنة الانتخابية المستقلة السلطة النهائية في المسائل الانتخابية، وإذ يعيد تأكيد التزام الحكومة الأفغانية في البلاغ الصادر عن مؤتمر كابل بإجراء إصلاحات انتخابية في الأجل الطويل، استنادا إلى الدروس المستفادة من الانتخابات السابقة، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠، وإذ يؤكد من جديد أنه لكي يسود السلام أفغانستان في المستقبل لا بد من بناء دولة مستقرة وأمنة وذات اكتفاء ذاتي من الناحية الاقتصادية وخالية من الإرهاب والمخدرات، تقوم على

مؤسسات ديمقراطية معززة، وعلى احترام الفصل بين السلطات، وضوابط وموازن دستورية راسخة وضمن حقوق المواطنين وواجباتهم وإعمالها،

**وإذ يسلم** بأهمية مساهمة الشركاء من بلدان الجوار والمنطقة وكذلك المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، في تحقيق الاستقرار في أفغانستان، **وإذ يشدد** على ما للنهوض بالتعاون الإقليمي من أهمية حاسمة بوصفه وسيلة فعالة لتعزيز الأمن والحوكمة والتنمية في أفغانستان، **وإذ يرحب** بزيادة الجهود الإقليمية المبذولة من أجل مواصلة تنفيذ الإعلانات السابقة لعلاقات حسن الجوار ويدعم هذه الجهود،

**وإذ يرحب** بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز اتساق الأعمال العسكرية والمدنية، بما في ذلك تلك المضطلع بها في إطار القوة الدولية للمساعدة الأمنية،

**وإذ يرحب أيضاً** بالتنسيق المستمر بين القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة، والتعاون القائم بين القوة الدولية والوجود التابع للاتحاد الأوروبي في أفغانستان،

**وإذ يعرب عن تقديره** للقيادة التي توفرها منظمة حلف شمال الأطلسي، وللمساهمات التي تقدمها دول عديدة إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية وإلى تحالف عملية الحرية الدائمة، الذي يعمل في إطار عمليات مكافحة الإرهاب في أفغانستان ووفقاً لقواعد القانون الدولي السارية،

**وإذ يقرر** أن الحالة في أفغانستان ما زالت تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين،

**وقد عقد العزم** على كفاءة تنفيذ كامل ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية، بالتنسيق مع الحكومة الأفغانية،

**وإذ يتصرف** لهذه الأسباب بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يقرر** تمديد الإذن الممنوح ببقاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية، على النحو المحدد في القرارين ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٥١٠ (٢٠٠٣) لفترة اثني عشر شهراً حتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛

٢ - **يأذن** للدول الأعضاء المشاركة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ ولاية القوة؛



٣ - **يسلم** بالحاجة إلى أن تليي القوة الدولية للمساعدة الأمنية جميع متطلباتها المتعلقة بالعمليات، ويرحب بالاتفاق المبرم بين حكومة أفغانستان والدول المساهمة في القوة الدولية بنقل المسؤولية الأمنية الرئيسية تدريجياً في أفغانستان إلى الحكومة الأفغانية في جميع أنحاء البلد بحلول نهاية عام ٢٠١٤ وبيداء العملية الانتقالية في تموز/يوليه ٢٠١١، ويدعو الدول الأعضاء إلى المساهمة بالأفراد والمعدات والموارد الأخرى للقوة الدولية للمساعدة الأمنية وإلى مواصلة بذل الجهود لدعم الأمن والاستقرار في أفغانستان؛

٤ - **يرحب** بإعلان الشراكة الدائمة الذي اتفقت عليه منظمة حلف شمال الأطلسي والحكومة الأفغانية في مؤتمر قمة لشبونة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وعلى وجه الخصوص الاعترام الذي أعرب عنه في المؤتمر بتقديم دعم عملي مستمر، في إطار الشراكة الدائمة، بهدف تحسين وإدامة قدرات وإمكانات أفغانستان على التصدي للأخطار المستمرة التي تهدد استقرارها وأمنها وسلامتها، والمساهمة في تحقيق الأمن في المنطقة من خلال تحقيق استقرار الحالة في أفغانستان؛

٥ - **يشدد** على أهمية القيام، ضمن إطار شامل، بزيادة القدرات الوظيفية والمهنية والمساءلة في القطاع الأمني الأفغاني، ويشجع القوة الدولية للمساعدة الأمنية والشركاء الآخرين على مواصلة جهودهم، حسبما تسمح به الموارد، من أجل تدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتوجيهها وتمكينها، بهدف تعجيل التقدم نحو بلوغ هدف جعل قوات الأمن الأفغانية مكتفية ذاتياً ومستدامة وخاضعة للمساءلة ومتوازنة عرقياً توفر الأمن وتكفل سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، **ويرحب** بالدور القيادي المتزايد الذي تؤديه السلطات الأفغانية في الاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية في أنحاء البلد كافة، ويشدد على أهمية دعم الزيادة المزمعة في حجم الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية؛

٦ - **يطلب** إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية وكبير الممثلين المدنيين لمنظمة حلف الشمال الأطلسي مواصلة العمل، في تنفيذ ولاية القوة، بالتشاور الوثيق مع الحكومة الأفغانية والممثل الخاص للأمين العام، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٩٧٤ (٢٠١١)، وكذلك مع تحالف عملية الحرية الدائمة؛

٧ - **يطلب** إلى قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية أن تزود مجلس الأمن بانتظام، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، بمعلومات عن تنفيذ ولايتها، وذلك بسبل منها تقديم تقارير فصلية في الوقت المناسب؛

٨ - **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي.